الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

أثر الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية
دراسة تحليلية للفترة 2006-2018

إعداد الطلبة:

صنقلي بسمة

مبروكي صاليحة

إشراف الأستاذ:

بن ديبة يمينة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
ناصر المهدي	أستاذ التعليمالعالي	رئيسا
بن ديبة يمينة	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا و مقررا
لحسين عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن دية يمينة

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : أثر الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2006-2018

من إنجاز :

الطالب(ة) صنقلي بسمة
الطالب(ة) مبروكي صالحة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/20

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في .....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تَحْمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تُحَملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين

{صدق الله العظيم}

شكراً وعرفاناً

إذا كان من الواجب الشكر فالشكر لله على منه علينا بنعمه الفياضة وعلى ما أعطاه لنا من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل والذي من خلاله نتوجه بالشكر لأهل الفضل فمن لا يَشكُر لا يُشكَر ففي هذا المقام أخص بالشكر الجزيل والامتنان الغفير للأستاذة ن ديبة يمينة الذي تفضلت بالإشراف على هذا العمل المتواضع وصبرها علينا طيلة هذا المشوار أسأل الله أن يجازيها عنا خير الجزاء.

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة لحسين عبد القادر، والأستاذ عبد الرحمان عبد القادر والأستاذ رئيس قسم العلوم الاقتصادية المومن عبد الكريم، الذين لم يبخلوا علينا بنصائحه وتوجيهاتهم.

ونتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل من ساهم ولو بكلمة صغيرة في انجاز هذه المذكرة، وإلى كل من رسم على وجوهنا البسمة... وأشغل في داخلنا العزيمة والإصرار...فألف شكر لكل من علمنا حرفاً أو سهل علينا أمراً... أو دعا لنا سراً.

بسمة /صالحة

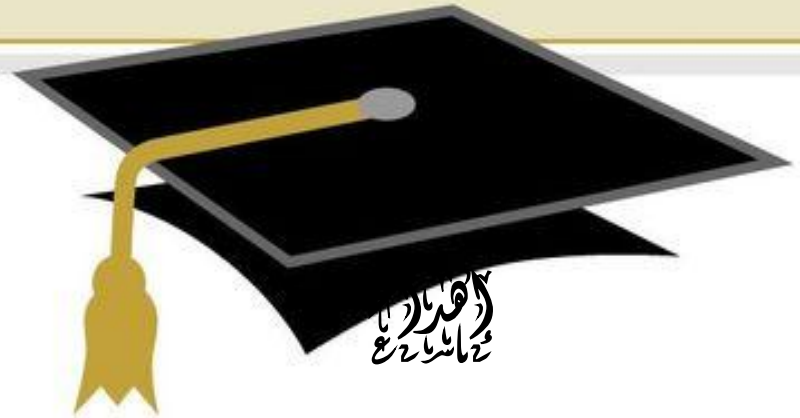

بداية أتقرب بهذا العمل لله الواحد الأحد الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا، كما أتقرب به إلى منارة العلم الإمام المصطفى ضياء قلبي ونور بصري سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى رمز الرجولة والتضحية الذي أرجو من الله أن يمد في عمره ...إلى أبي الغالي.

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود التي كان دعائها سر نجاحي .... إلى حبيبتي الغالية أمي، أدامها الله تاجاً فوق رؤوسنا.

إلى اخوتي وأخواتي الذي بهم أستمد عزتي واصراري وإلى كل عائلة مبروكي، إلى رفيقات الدرب من تذوقت معهم أجمل اللحظات بسمة، زينب، سميحة، نوال... إلى كل الأصدقاء والأقارب والأحباب فرداً فرداً وكل من ذكرت ونسيت.

صاليحة

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا وحبيبنا وشفيعنا وقائدنا إلى جنة النعيم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. أما بعد:

اهدي ثمرة جهدي إلى من عانقتني في الصغر، و ارضعتني الحنان والأمل، إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى من الجنان تحت قدميها، التي وهبها ليالقدر على من قربها يبعد عني الضرر، امي الحبيبة اطال الله في عمرها.

إلى من اشترى لي اول قلم ودفعني بكل ثقة على خوض الصعاب، إلى اعز رجل على قلبي، إلى حامل المي عندما يكون موجود إلى من قربه لا يشترى بالمال والنقود، إلى من عطاؤه لا يعرف الحدود، ابي الغالي اطال الله في عمره.

إلى من وجودهم يجري في عروقي اخواني محمد و رشيد واخواتي سعيدة، ام الخير، صباح و عائشة. وإلى زوجات اخوتي ليلى و خديجة. إلى الكتاكيت امين، مرتضى واحلام. إلى اللواتي شاركوني حلاوة الدراسة صديقاتي كل باسمه. إلى كل من علمني حرفا فكنت له عبدا في كل مراحل دراستي. و كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

بسمة

فهرس

المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	**أ - د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الديون المتعثرة والتمويل البنكي	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظريحول التمويل البنكي	**7**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي	**7**
الفرع الأول: ماهية التمويل البنكي	**7**
الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي ومبادئه	**7**
الفرع الثالث: أهمية التمويل البنكي	**11**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الديون المتعثرة	**12**
الفرع الأول: ماهية الديون المتعثرة	**12**
الفرع الثاني: أنواع ومراحل الديون المتعثرة	**13**
الفرع الثالث: أسباب وطرق معالجة الديون المتعثرة	**17**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**23**
الطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	**23**
الفرع الأول:الدراسات السابقة باللغة العربية	**23**
الفرع الثاني: الدراساتالسابقة باللغة الأجنبية	**26**
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**27**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية حولأثر الديون المتعثرة على القدرة التمويلية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2006–2018.	

تمهيد	**31**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**32**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	**32**
الفرع الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة	**32**
الفرع الثاني: أساليب جمع المعلومات	**32**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**33**
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	**34**
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	**34**
الفرع الأول:حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية	**34**
الفرع الثاني: حجم السيولة في البنوك التجارية	**36**
الفرع الثالث: العلاقة بين الديون المتعثرة وإجمالي الديون	**40**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	**42**
خلاصة الفصل الثاني	**43**
خاتمة	**47-44**
قائمة المصادر والمراجع	
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية	28
2	مصادر جمع المعلومات	33
3	تطور حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية 2006-2018	34
4	حجم السيولة في البنوك التجارية	36
5	يبين نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون وحجم السيولة	40

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أسس تصنيف الديون المتعثرة	14
2	أسباب الديون المتعثرة	17
3	آليات معالجة الديون المتعثرة	22
4	تطور حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية 2006-2018	35
5	حجم السيولة في البنوك التجارية	37

مقدمة

طرح الإشكال

إن موضوع الديون المتعثرة يعتبر من الموضوعات الهامة والتي تصدرت اهتمام الفكر المصرفي منذ منتصف الثمانيات وحتى الآن، بسبب بروز ظاهرة مخاطر العجز عن استرداد القروض الممنوحة والتي تعود لأسباب متعددة كضعف الضمانات المقدمة، وعدم كفاية دراسات منح الائتمان لمختلف الجوانب الضرورية لتجنب تعثر العميل في سداد ما عليه في الآجال المقدرة للاستحقاق، وأصبحت ظاهرة الديون المتعثرة مشكلة تعاني منها جميع البنوك مما يستدعي ضرورة إخضاعها للدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات وتفاعلاته المحتملة.

وباعتبار التمويل البنكي يعد أحد الركائز الأساسية لنشاط البنوك وضمان استمراريتها، وذلك بتحقيق أهدافها والتي من أهمها تعظيم قيمة المؤسسة، وبالتالي يقوم بالمفاضلة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة والتي يراها تحقق التوازن المالي لها في القطاع الذي تنشط فيه.

كما تشكل الديون المتعثرة عائقا وخطرا يشكل صداع لدى البنوك والتي تحاول دائما التقليل منه والتنبؤ به قبل فوات الأوان، وذلك بالتركيز على وظيفة إدارة المخاطر المصرفية، لما لها انعكاس على التمويل البنكي.

ومما سبق فإن هذه الدراسة تستهدف دراسة الديون المتعثرة على التمويل البنكي للبنوك التجارية الجزائرية، وذلك وفق إشكاليةتتضح معالمها الرئيسية في التساؤل الرئيسي التالي:

أي أثرللديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2018؟

يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الديون المتعثرة على حجم الديون المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- كيف تؤثر التغيرات في حجم الديون المتعثرة على مؤشرالسيولة في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير حجم الديون المتعثرة على التمويل البنكي في البنوك التجارية؟

1) فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تتأثر حجم الديون المصرفية الممنوحة بالديون المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية.

الفرضية الثانية: للديون المتعثرة أثر في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.

الفرضية الثالثة: يؤثر حجم الديون المتعثرةعلى المقدرة التمويليةللبنوك التجارية الجزائرية.

2) **هدف الدراسة:**

تهدف هاته الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تأثير مشكلة الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية في البنوك التجارية وذلك من خلال دراسة علاقة التأثير باستخدام متغيرات وسيطة هي حجم الديون المتعثرة وحجم السيولة دون إغفال مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- معرفة تطور حجم الديون المتعثرة واثاره على الديون الممنوحة من قبل البنوك التجارية الجزائرية.
- تحليل أثرمشكلة الديون المتعثرة على حجم السيولة في البنوك التجارية.

3) **أهمية الدراسة:**

تكمن أهميتها في تناولها لموضوع شديد التعقيد وهو الديون المتعثرة، حيث تبذل البنوك جهود كبيرة في سبيل تنمية مصادر تمويله، لأن بنمو هذه الأموال تستطع البنوك أن تزيد من فعاليتها البنكية ومن ربحيتها، لذا يحظى هذا الموضوع بجانب كبير من الدراسة والنقاش في القطاع المصرفي والمالي سواء في الجزائر أو خارجها ولضرورة إتباعإجراءات تحصيل القروض المتعثرة يجب ضمان سلامة البنوك من خلال تحسين أدائها والحد من القروض المصرفية المتعثرة.

4) **أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

أسباب موضوعية:

- توافق الموضوع مع نوع تخصصنا العلمي، حيث يعتبر مقياس البنوك من أهم المقاييس التي تمت دراستها خلال السنة.
- القيمة العلمية التي يحظ بها هذا النوع من البحوث حيث أصبح موضوع الساعة على مستوى الساحة المصرفية.
- معرفة مدى اهتمام البنوك بمجال تمويل المؤسسات الاقتصادية.

أسباب شخصية:

- الرغبة في معرفة وضع البنوك التجارية الجزائرية في مجال الائتمان المصرفي.
- الميل إلى المعرفة والاهتمام بهذه الأنواع من البحوث.
- استكمال لدراستنا السابقة في سنة الثالثة ليسانس.
- استكمال مشوارنا الدراسي في سنة الثانية ماستر نقدي وبنكي.

5) **حدود الدراسة:**

تتمثل فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تركزهذه الدراسة على متغير الديون المتعثرة كمتغير مستقل وتأثيره على المتغير التابع وهو المقدرةالتمويلية للبنوك التجارية بواسطة متغيرات وسيطية تتمثل في حجم القروض المتعثرة، حجم الديون، حجم السيولة.

الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة التحليلية مابين2006إلى 2018، واعتمدنا هاته الفترة لأنها شهدت تطورا في حجم القروض المصرفية.

الحدود المكانية: اختارت هذه الدراسة البنوك التجارية العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري كدراسة حالة.

6) **منهج وأدوات الدراسة:**

من اجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة البحث حيث:

- في الجانب النظري تم اعتماد المنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة ومختلف المفاهيم النظرية.
- أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل الجوانب المتعلقة بالديون المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية، معتمدين في ذلك على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2018.

7) **صعوبات الدراسة:**

في انجاز هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

- التغيير المتكرر للأستاذ المشرف مع تغيير طريقة الدراسة والتغيير في الموضوع نظرا لبعض الظروف مما جعلنا نتأخر في انهاء انجاز المذكرة في الدورة الاولى.
- التضارب في الإحصائيات بين المصادر المختلفة مما سبب لنا صعوبة في الاختيار بين هذه المصادر والتي تتناقض في بعض الأحيان مع الواقع.
- قلة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية خاصة على متغير التمويل البنكي.

8) **هيكل البحث:**

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمهإلى فصلين:

حيث يمثل الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للديون المتعثرة والتمويل البنكي الجانب النظري حيث تطرقنا في المطلب الأول منهإلى مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي من حيث المفهوم والأنواع والمراحل، أما المطلب الثاني فكان حول الديون المتعثرةمن حيث المفهوم والأنواع وأسباب وطرق المعالجة، أما المبحث الثاني فخصص لعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الديون المتعثرة والتمويل البنكي، ثم مقارنة هذه الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فيعد دراسة تحليلية لأثر الديون المتعثرة على القدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني خصصناه لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول

الديون المتعثرة والتمويل البنكي

تمهيد:

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المنشآت، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المنشآت خاصة في الدول النامية وذلك عن طريق منح القروض.

كما تشكل القروض المتعثرة عائقا وخطرا لدى البنوك، والتي تحاول دائما التقليل منه وتنبأ به قبل فوات الأوان.

وفي هذا الفصل سيتم عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، حيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الديون المتعثرة والتمويل البنكي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري حول الديون المتعثرة والتمويل البنكي

المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية للتمويل البنكي والمتمثلة في: مفهومه، أنواعه، مبادئه وأهميته.

الفرع الأول: ماهية التمويل البنكي

أولا: تعريف التمويل

"التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافهم وتحقيق التوازن بين الرغبات المعروفة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة والتي تشمل المستثمرين والعمال والمدرين والمجتمع".[1]

ثانيا: تعريف التمويل البنكي

1) يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المنشآت، حيث يبقى التمويل البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المنشآت خصوصا في الدول النامية، وذلك من خلال مختلف القروض التي تمنحها لها البنوك.[2]

2) ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون بحاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل البنكي على أنه: الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية (المصرفية) على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص او عام وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي ومبادئه

للتمويل البنكي عدة أنواع ومبادئ يرتكز عليها في اتخاذ أي قرار نذكرها في ما يلي:

---

[1] حورية موقاري، حلاق فاطمة، **مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرهن .مذكرة ماستر تخصص مالية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2012_2013، ص 18.

[2] نجاة محبوب، **مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر أكاديمي على علوم التسيير، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي ، 2011_2012، ص 66.

[3] رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 100.

أولا: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

I. **التمويل البنكي بحسب الغرض منه:** يمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

1. **التمويل البنكي الاستثماري:** وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثانية والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح اكبر.

2. **التمويل البنكي الاستغلالي:**يقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تامين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساس البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق تستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات. و يمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

هناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط أن كان تجاري، صناعي، زراعي، خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء بها، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق " خط القروض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض.[1]

3. **التمويل البنكي الاستهلاكي:**وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من اجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.[2]

II. **التمويل البنكي بضمان:** وتتدرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما :

1. **تمويل بنكي بضمان:** يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون فالمشروعات الحديثة وغير المعروفة أو المحملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال الأزمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى :

---

[1] خديجة مراحي، **واقع التمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية للفلاحة في ظل التوجهات الحديثة للجزائر** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم لبواقي (وكالة سوق نعمان 331)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم لبواقي، 2016_2017، ص 35.

[2] أحمد زهير سامية، **اقتصاديات النقود و المصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ص 235.

- **تمويل بنكي بضمان شخصي:** والذي يقدمه البنك للعميل دون ان يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل و استمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعهد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين و الفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

- **تمويل بنكي بضمان عيني:** وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمانات عقارات، بضائع ، أوراق مالية..... الخ.

2. **تمويل بنكي بدون ضمان:**وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي، ولكن يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل و مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.[1]

III. **التمويل البنكي على حسب الجهة المستفيدة:** وينقسم هذا التمويل حسب المعيار إلى:

1. **التمويل البنكي الخاص:** ويمنح هذا التمويل لأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كشركات تعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.[2]

2. **التمويل البنكي العام:** يتعامل التمويل العام مع دراسة نفقات الدولة و دخولها، وهو مخصص فقط للنظر في الشؤون المالية للحكومة. يشمل نطاق التمويل العام جمع الموارد المالية المتاحة، وتخصيصها بين القطاعات المختلفة لأنشطة الدولة التي تعتبر وظائف أو واجبات أساسية للحكومة.[3]

IV. . **التمويل البنكي المباشر وغيرالمباشر:**وينقسم هذا التمويل حسب المعيار إلى :

1. **التمويل البنكي المباشر:**هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات ، أفراد، هيئات حكومية).

2. **التمويل البنكي غير المباشر:** يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشر والمتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين؛ حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و

---

[1] سامية زعباط ، **تأثير آليات التمويل البنكي على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية**(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(252) بأدرار)، شهادة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019_2020، ص9.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراقة للنشر، التوزيع، عمان، ط1، ص 28.

[3] محمد علواني، **ماهية أنواع التمويل المختلفة** ، مجلة رواد الأعمال، المملكة العربية السعودية ، 2020.

بعض البنوك؛ بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها؛ فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل. وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ.[1]

V. التمويل البنكي بحسب مدته :

1. التمويل البنكي قصير الأجل : يقصد بها بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال.

والمقصود بنشاط الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج أي النشاط.[2]

2. التمويل البنكي متوسط الأجل: هو ذلك التمويل الموجهة لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في رأس المال المداول، والإضافات على وموجوداتهاالثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى 07 سنوات.[3]

3. التمويل البنكي طويل الأجل: وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى المشاريع الإنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات. ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.[4]

ثانيا: مبادئ التمويل البنكي

يرتكز التمويل على العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار لتمويل:[5]

1. **ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد:** حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية عديدة ما لم يمكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.

---

[1] محمد نصير، (**التمويل الذاتي _ التمويل البنكي _ التمويل الجماعي_ التمويل من الأصدقاء**).**مجلة بيت أصحاب العمل**، مصر، 2014/08/07.

[2] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، ص122.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص104.

[4] حنان علوي. **دور البنوك التجارية في تمويل و توجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر**. دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة2012_2019، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019_2020، ص23.

[5] هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 77 _78.

2. **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسيةللتمويلإن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآنأعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، ولذلك القاعدة تنص على انه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلماكان ذلك ممكنا.

3. **كفاءة الأسواق المالية:** بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية.

4. **الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية:** عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية على هذا القرار معنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.

5. **إشكالية الوكالة:** نشأةإشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير، ونظرا لهذا الفصل فان المسيرين يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز، وذلك على حساب الملاك كما يتجنبون الدخول في مشروعات مرتفعة المخاطر على الرغم من ارتفاع المخاطر العائد الذي قد يكلفهم فقدان مناصبهم.

الفرع الثالث: أهمية التمويل البنكي

يستمد التمويل البنكي مكانته في السياسة الاقتصادية حيث:

- يعد التمويل ضرورة حتمية للبدء في أي مشروع كان فبفضل التمويل يتحول رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج و بالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية اقتصادية وهذا حسب المقولة " إن المال هو قوام الأعمال "[1].
- يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة لعجز المالي.
- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.
- يحقق التمويل الأهداف المسطرة للدولة.

[1] مليكة مولاي عمر، **التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب** (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيميمون وكالة 251) ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير ، جامعة أدرار، 2017/2016 ، ص 2-3.

- للتمويل دورا هام في الحياة الاقتصادية يوفر احتياجات المؤسسة من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية و الخارجية المختلفة.[1]

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الديون المتعثرة.

تعد القروض مصدراً من مصادر التمويل سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات أو الدولة حيث يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة، وعلى ضوء ذلك يمكن التطرق إلى تعريف الديون المتعثرة مع ذكر أنواعها ومراحلها وأسبابها وطرق معالجتها.

الفرع الأول: ماهية الديون المتعثرة

في الحقيقة توجد عدة تسميات للديون المتعثرةفهي تختلف من بنك لآخر فقد تسمى بالقروض المتعثرة أو الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، الديون الحرجة. وقبل التطرق إلى مفهوم الديون المتعثرة يمكن توضيح معنى الدين والتعثر كالآتي:

أولا: مفهوم الدين

هو تعاقد بين طرفين الطرف الأول يعد مقرضا ويقوم بمنح النقود والثاني يعد مقترضا ويقوم بتسليم النقود وإرجاعها بفوائدها في الوقت المحدد لها وبالتالي فإن القرض يعد بالنسبة للمقرض حق تسلم مبلغ معين من النقود وبالنسبة للمقترض يكون الالتزام بدفع مبلغ معين من النقود.[2]

ثانيا: مفهوم التعثر

1) من الناحية الاقتصادية هو حادث يعبر عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم.[3]

2) من الناحية القانونية هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.[4]

---

[1] جميلة قومي، الخادم عبيد، **أثر التمويل المصرفي على إنعاش القطاع السياحي بولاية ادرار**، مذكرة ماستر ، جامعة ادرار، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وبنوك .2017_ 2016، ص23.

[2] آمال مسعودي، **اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية** دراسة حالة على عينة من البنوك(BNA، BEA،AGB) في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص03.

[3] أحلام لزرق، سامية صغيور، **القروض المتعثرة (الأسباب وطرق العلاج)** دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فرع المسيلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019، ص8

[4] آلاء أحمد حتاملة، **الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني**: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك ،2012، ص63.

3) من الناحية المالية يقصد به مواجهة المنشأة لظروف طارئة "غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.[1]

ثالثا: مفهوم الديون المتعثرة

هناك مفاهيم متعددة للديون المتعثرة من وجهات نظر متنوعة وقد اقتصرنا على المفهومين المصرفي والاقتصادي وهما:

- **المفهوم المصرفي:** هي تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحتها المصارف لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة.[2]

- **المفهوم الاقتصادي:** من وجهة النظر الاقتصادية يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها كما تعني تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ويعد المشروع متعثراً إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة. [3]

الفرع الثاني: أنواع ومراحل الديون المتعثرة

تنطوي الديون المتعثرة على العديد من الأنواع كما تمر بعدد من المراحل فقد خصصنا هذا الفرع لتناول تلك النقاط على النحو التالي:

أولا: أنواع الديون المتعثرة

للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

---

[1] عائشة باعربي، فاطمة تماني، **ادارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية** –حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 252 بأدرار – خلال الفترة 2017/01/23 إلى 2017/03/15، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار،2017، ص33.

[2] دعاء محمد زايده، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة–**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، 2006، ص47.

[3] رابح شيلق، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية** دراسة قياسية تحليلية للفترة2000 -2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020، ص109.

الشكل رقم(1): أسس تصنيف الديون المتعثرة

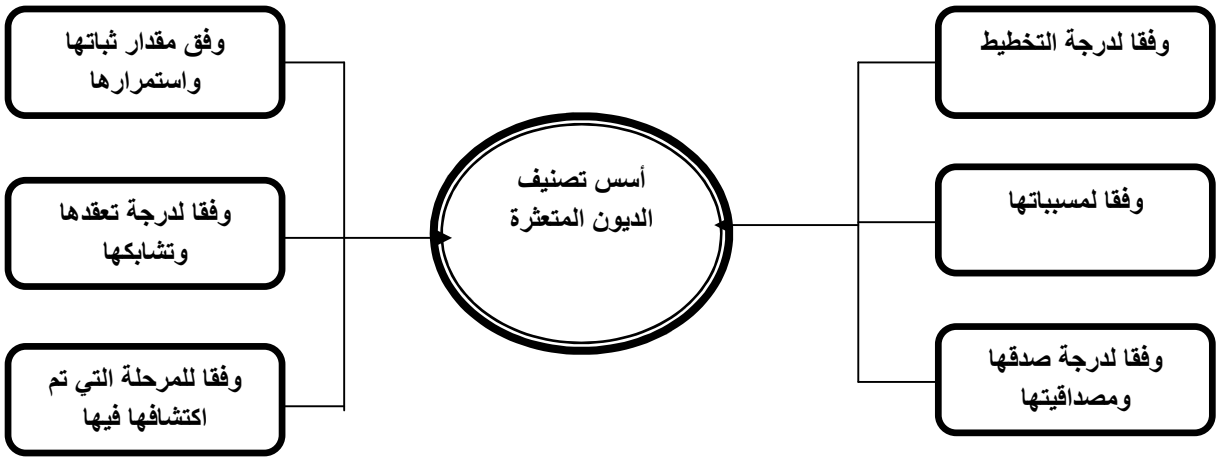

المصدر:محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص60.

ونعرض بالإيجاز تصنيف الديون المتعثرة على النحو التالي:

1) **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط**: وهي نوعين:[1]

- ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع والداخلة إليه، أي ما بين الاستخدامات والموارد.
- ديون متعثرة عشوائية الحدوث: وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجئ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، أو التعامل معها، ويطلق عليها البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة(forcemajeure) التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع.

2) **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها**: وتنقسم إلى قسمين هما:[2]

- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها سواء أكان ذلك عن عمد أو عدم معرفة أو عدم اهتمام.
- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته ويمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى الآتي:

➢ **ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان**: وذلك نتيجة قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول.

[1] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج** ، ايتراك، مصر الجديدة، 1997 ،ط1ص ص60- 62.

[2] احلام لزرق، سامية صغيور، مرجع سبق ذكره، ص ص 09- 10.

➢ **ديون متعثرة ترجع إلى الظروف المحيطة:** وذلك نتيجة حدوث حالة من حالات التوقف الاضطرابي عن العمل نتيجة الاضطرابات العمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

3) **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة مصداقيتها:** تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:[1]

- ديون متعثرة وهمية: وهي كثيراً ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه الدولة وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.
- ديون متعثرة حقيقية: وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط بل ترجع إلى أسباب حقيقية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الزبون، ومن ثم يتم معالجتها.

4) **تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:**تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف على النحو التالي:[2]

- الديون المتعثرة العارضة: وهي التي تحدث بشكل عارض نتيجة ممارسة المشروع لنشاطه ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.
- الديون المتعثرة الدائمة: وهي التي تتعلق بأسباب هيكلية وهي بالتالي تأخذ وقت طويل في معالجتها تتطلب إصلاح جذري وهيكلي يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أوفي أوضاع القائمين على المشروع أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع وأدت إلى هذه النتائج وبالتالي فإنه سيستغرق مزيداً من الوقت والجهد والتكلفة.

5) **تصنيف الديون وفقا لدرجة تعقدها:** ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيفها إلى نوعين:[3]

- ديون بسيطة سهلة التعامل معها : هذا النوع عادة ما يكون قائماً على طرفين أولهما المقرض وثانيهما المقترض، وتكون قيمته ومبلغه بسيط ومدته بسيطة.
- ديون متعثرة معقدة: وهذا النوع من الديون يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل في المقترض ولكل منهما آراءه واتجاهاته.

---

[1] ميد عبد القادر شيلان و ءاخرون، **تحليل ظاهرة الديون المتعثرة– دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة اربيل لعام2016**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة صلاح الدين– اربيل، المجلد10، العدد22، سنة2018، ص141–142.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)**، د ط، الدار الجامعية– الاسكندرية، سنة 2009، ص78.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص74–75.

6) **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلة اكتشافها:** وفقا لهذا الأساس يتم تصنيفها إلى الأنواع التالية:[1]

- ديناً متعثراً أولي في مرحلة التكوين لا تزال أسبابه كامنة.
- ديناً متعثراً ثانوي في مرحلة النمو، حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم.
- ديناً متعثراً مكتمل في مرحلة النضج، حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له.
- دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه.

ثانيا: مراحل الديون المتعثرة

عادة ما تمر الديون المتعثرة بمراحل عدة أهمها:

1. **مرحلة حدوث العارض:** وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، إذ يقع عارض يمثل اختباراً لإدارة المشروع، فلو تم إغفاله بدأ التعثر، كحدوث العوارض غير المخطط لهاكالدخول في التزامات أوتحقق خطر غير متوقع، أو اكتشاف اختلاسات، أو إفلاس بعض العملاء.[2]
2. **مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:** وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار ، لتنبيه القائمين على إدارة البنك أو المشروع، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء والتهوين مما يدفع المنذرين إلى عدم الاستمرار في إنذارهم، بل التغاضي عن الوضع الحالي وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث آثاراً مدمرة على المشروع.[3]
3. **مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:** في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقماً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، ومنه تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك لا يعطيانها الأهمية الواجبة.[4]
4. **مرحلة التعايش مع التعثر:** هي أخطر المراحل على الإطلاق، وأكثرها تدميراً لمقومات التواجد داخل المشروع، حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، أو في الوقت نفسه يكون المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة، وفي

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] عائشة باعربي، فاطمة تماني، مرجع سبق ذكره، ص 35- 37

[3] .عائشة باعربي، فاطمة تماني، مرجع سبق ذكره ، صص 35- 37

[4] فضيلة بوطورة، **علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، ص113.

هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم أي عمليات لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى مجرد المحافظةعلى بعض خطوط الإنتاج القائمة مع غلق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع إصلاح الأعطال فيها.[1]

5. **مرحلة حدوث الأزمة:** تحدث عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص والتعتيم،وبالتالي يقوم جمهور المتعاملين مع المشروع بالاندفاع إلى مقر المشروع للمطالبة بأموالهم.[2]

6. **مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:** وفيها يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع مع كل من إدارة المشروع المالية وأصحاب الحقوق على المشروع واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة، ثم تعيين مفوض على المشروع ومنحه كافة الصلاحيات سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع.[3]

الفرع الثالث: أسباب وطرق معالجة الديون المتعثرة

للديون المتعثرة العديد من الأسباب ومعرفة البنك بها سيساعده على وضع الحلول المناسبة لتسوية الدين وتحصيله وسنوجزها وفق مايلي:

أولا: أسباب الديون المتعثرة

توجد العديد من الأسباب للديون المتعثرة، والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين كالآتي:

الشكل رقم(2): يوضح أسباب الديون المتعثرة

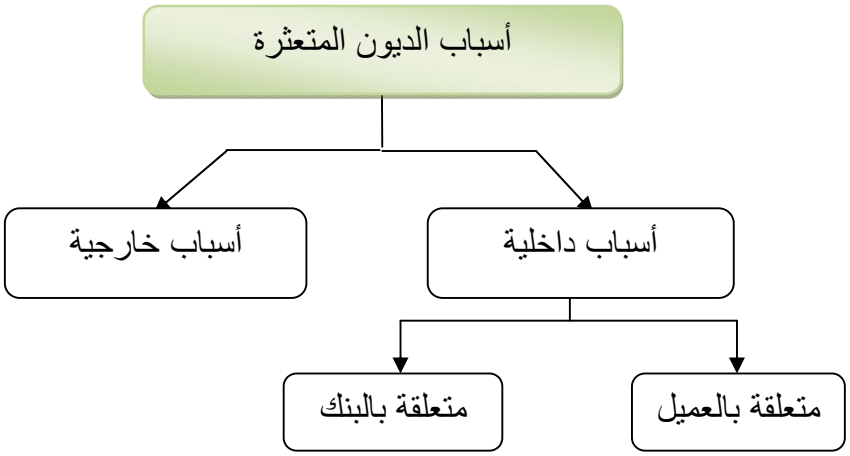

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مرجع القروض المتعثرة (الأسباب وطرق العلاج)

[1] المرجع نفسه، ص 114.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

[3] محسن أحمد الخضيري، المرجع نفسه ، ص43-44.

1) **أسباب داخلية:** وتنقسم إلى مجموعتين:

- **أسباب متعلقة بالعميل:** كثيراً مايكون العميل هو السبب في حالة التعثر سواء كان عمداً أو عن عدم معرفة وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1. **أسباب متعلقة بمواصفات العميل وظروفه مثل:**[1]

- دخوله في أنشطة لا علاقة له بها.
- وفاة العميل.
- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وأموال المشروع الذي يديره.
- التكوين الشخصي للعميل ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في موعدها.
- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التمويل.

2. **أسباب متعلقة باختبار وتسيير المشاريع الممولة:**[2]

- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل.
- التسيب الإداري وحدوث اختلاسات أو تضخم المصروفات.

3. **أسباب متعلقة بالمنتج والتسويق:**[3]

- من الأسباب أيضا جودة المنتج وعدم المحافظة على مواصفات مقبولة ومستقرة.
- عدم الامكانية في تقدير الأسواق.
- استخدام العميل طرق غير مشروعة من أجل الحصول على أموال البنك ثم القيام بإعلان إفلاس المشروع.
- انعدام الخطة التسويقية المناسبة وعدم اهتمامه بطرق التوزيع وسياسة التسعير والدعاية يؤدي إلى تراجع حجم المبيعات وبالتالي تعثره.

- **أسباب متعلقة بالبنك:** باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض وهو المسؤول عن منح القروض ومتابعته، فإن أي تقصير في هذه الاجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية:[4]

---

[1] أحلام لزرق، سامية صغيور، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] عبد القادر تشيكو، **مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية**، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 20 (1)، ص54-55.

[4] آلاء أحمد حتاملة، مرجع سبق ذكره، ص67

- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل صحيح ودقيق وذلك قد يكون نتيجة قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في البنك.
- القصور في تحليل المخاطر من حيث: مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية.
- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.[1]
- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات.

2) **أسباب خارجية:** هناك أسباب كثيرة للتعثر تخرج عن نطاق البنك والعميل لأنها أسباب عامة وليست خاصة، ويمكن تقسيمها إلى مايلي:

- ***أسباب متعلقة بظروف اقتصادية:***

1. أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
2. اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.[2]

- ***أسباب تشريعية وقانونية:*** تتميز هذه الأسباب بقصور شديد في القوانين النافذة من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراء المناسب والحازم في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، إلى جانب ذلك فإن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة، لا تندرج بشكل معقول أو تتناسب مع حجم المخالفة حيث أنها تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، بمعنى انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق.[3]

- **أسباب دولية:**[4]

- يؤدي استخدام سياسات الحصص الكمية والقيود الإدارية على صادرات الدول النامية إلى انخفاض قدرة المنشأة في التصدير إليها وبالتالي انخفاض موارد النقد الأجنبي.
- سياسات الحصار الاقتصادي واستخدام أدوات الحرب الاقتصادية.

---

[1] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] بلال أبيش، **إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت (BNA)** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015، ص 6.

[3] آلاء أحمد حتاملة، مرجع أعلاه، ص68.

[4] أحلام لزرق، سامية صغيور، مرجع سبق كره، ص20.

- أسباب ترجع إلى كساد عالمي أو محلي أو في مجال النشاط ذاته ويصعب السيطرة عليه حيث يؤدي إلى تعثر الكثير من العملاء دون إمكان اتخاذ تصرف معين قريب النتيجة.
- أسباب ترجع إلى المناخ السياسي العام ويؤدي إلى هروب المستثمرين من المنطقة وحدوث كساد في الأنشطة الاقتصادية.

- ***الكوارث الطبيعية:*** مثل حدوث زلزال أو عواصف أو غيرها.[1]

ثانيا: طرق معالجة الديون المتعثرة.

تختلف طرق العلاج تبعاً لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو بالعميل:

1) استراتيجية تتعلق بالديون: إن أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري والاعتماد على ضمانات كافية واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، بالإضافة إلى إتباعإجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض، وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي:[2]

- التأكد من استغلال القرض وفق الشروط الضمانات والغرض الذي من أجله منح القرض للتأكد من إمكانية التسديد.
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالقرض.
- مراقبة أداء القرض بعد منحه.
- وضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

2) استراتيجية تتعلق بالعميل:إن من أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة من طرف العميل تكمن فيما يلي:

- **أسلوب تعويم نشاط العميل:** يعتبر من أخطر أنواع الأساليب اللجوء إلى أسلوب تعويم العملاء من خلال الحقن النقدي الذي يؤدي إلى زيادة التزامات العملاء اتجاه البنك، فمثلا لو تعثر أحد العملاء في سداد التزاماته اتجاه البنك وكانت التسهيلات الممنوحة غير مفيدة للاستخدام، فتتم في هذه الحالة الإجراءات التالية:[3]

- إعادة تحريك التسهيلات الائتمانية وذلك باستخدام المتاح منها.

[1] أحلام لزرق، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3] أحلام لزرق، سامية صغيور، مرجع سبق ذكره، ص21.

- ضرورة توافر الضمانات لمواجهة الضخ التمويلي الجديد.
- يتم تنفيذ كافة العمليات المصرفية الممكنة لإتمام العملية من قبل البنك.
- يتم التنازل رسميا عن مستحقات العميل لصالح البنك.
- يتم الصرف على العملية من خلال شيكات مقبولة الدفع أو مصرفية.

▪ **أسلوب انتشال العميل:** في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه نحو خطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، وفي هذا الشأن يمكن للبنك رسملة جزء هام من المديونية، كما قد يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، وتنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن في إيرادات المشروع المقترَض ونفقاته.[1]

▪ **أسلوب إنعاش العميل:** ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط من أهمها:[2]

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توفر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- أن يكون العائد أو المردودية للاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل .

▪ **أسلوب إعادة الجدولة:** إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد لأسباب خارجة عن إرادته، ولعل أهم القواعد هي:[3]

- مدى صدق المقترض وتجاوبه السابق مع البنك ونيته في الوفاء بالتزاماته.
- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة.
- على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلاً.

▪ **أسلوب دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى:** وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر، وتتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها مايلي:[4]

[1] عبد القادر تشيكو، مرجع سبق ذكره، ص56.
[2] بلال أبيش، مرجع سبق ذكره، ص13.
[3] أحلام لزرق، سامية صغيور، مرجع سبق ذكره، ص ص22-23.
[4] بلال أبيش، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين كيانين.
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

▪ **أسلوب تصفية العميل**: إذا تعذر تعويم العميل لإقالة عثرته فإنه لا مفر من اتفاق الطرفين على تصفية النشاط، وهذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات، لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة.[1]

والشكل التالي يلخص سياسة البنك تجاه القروض المتعثرة

الشكل رقم(3): يوضح آليات معالجة القروض المتعثرة.

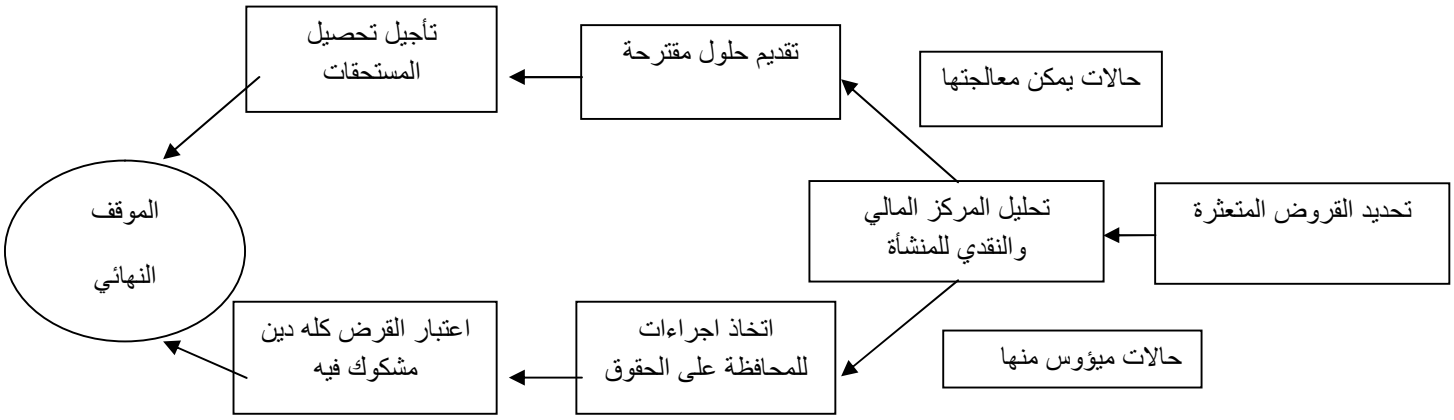

المصدر: صلاح الأمين الخضر، مرجع سبق ذكره، ص123.

وحسب الشكل أعلاه فإن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بعملية تحديد القروض، تحليل المركز المالي والنقدي للمنشاة، وبناءاً عليه يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وحالات ميؤوس منها، ففي الحالات الممكن معالجتها فإن البنك يقوم بتقديم حلول مقترحة لحل المشكلة، أما بالنسبة للحالات الميؤوس منها فإن البنك يقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بأخذ حقوقه، والتي قد تصل إلى إعلان إفلاس المنشأة المقترضة.

[1] صلاح الأمين الخضر، **السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)**،مجلة جامعة شندي، العدد العاشر، يناير 2011، ص122.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين خصص المطلب الأول للدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية، أما المطلب الثاني فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

قمنا بمسح بعض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، حيث تم الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة فيها حسب الدراسات وسيتم سردها من الأحدثإلى الأقدم كما يلي:

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة **رابح شيلق(2020)**،بعنوان: **أثر الديون وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية–** دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مشكلة الديون المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية على السياسات الاقراضية في هذه المصارف وذلك باستخدام جملة من المتغيرات الوسيطة تمثلت في حجم الديون المصرفية، سعر الفائدة الحقيقي ومعدل الخصم ومخصصات خسائر القروض، حيث شملت الدراسة بيانات البنوك العمومية، وذلك للفترة مابين 2000-2017واستخدمت المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة في التحليل، كما استخدمت طريقة المربعات الصغرى في القياس باستخدام برنامج eviews9 ، كما خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للديون المتعثرة أثر دال معنوي موجب على حجم القرض المصرفية بالبنوك التجارية، وأثر دال معنوي سالب على سعر الخصم وآخر موجب على مخصصات خسائر القروض، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون المتعثرة وسعر الفائدة الحقيقي بالبنوك التجارية خلال فترة الدراسة.

2. دراسة **أحلام لزرق، سامية صغيور** (2019)، بعنوان **القروض المتعثرة (الأسباب وطرق العلاج)**

وهي عبارة عن دراسة(مذكرة ماستر) ميدانية تمت على بنك القرض الشعبي الجزائري فرع المسيلة وكان الهدف منها هو تحديد مفهوم المؤسسة المصرفية المتعثرة ووضعيتها وكذا البحث في الأسس التي يتم الاعتماد عليها لتشخيص وضعية المؤسسة من التعثر محاولين استنتاج الأسباب التي أدت إلى الوقوع فيه وبروز هذه الظاهرة ومعرفة مدى وجود أساليب يمكن اعتمادها من طرف إدارة الجهاز المصرفي وأجهزة الرقابة للتمييز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة بهدف التمكن من التنبؤ المبكر بالتعثر وتجنب الفشل النهائي،

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ضعف نظم المعلومات في البنوك يؤدي إلى عدم تقديم المؤشرات الدورية والاستثنائية المطلوبة لخدمة منحنى القرارات في مختلف مجالات العمليات المصرفية، كما أن ضعف الشفافية والإفصاح على البيانات المصرفية يجعل آليات التنبؤ ليس بالشيء السهل وبأن تعثر البنوك والمؤسسات المالية يرجع أساسا إلى تحمل الأخطار المصرفية بحيث تدير هذه الأخيرة مجموعة متنوعة من المخاطر في السوق، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تسببت في تعثر العديد من المصارف وفقا للدراسات التحليلية

3. دراسة **آمال مسعودي (2018)**، بعنوان **أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية** دراسة حالة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر الهدف منها معرفة أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية حيث أصبحت القروض المتعثرة محل اهتمام البنوك التجارية وذلك لما لها من تأثير على الربحية ومختلف أنشطتها، كما أن تأثيرها يشمل مختلف عناصر الربحية والمتعلقة في مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائدعلى الأصول،وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق لدراسة النظري والذي يستدعي جمع المعلومات والبيانات وتنظيمها والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالقروض المتعثرة وتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة الذي يوافق طبيعة موضوع البحث باستخدام أساليب إحصائية بالاستعانة ببرنامج Excel وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المتعثرة ومؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول.

4. دراسة**شيلان حميد عبد القادر وآخرون (2018)**، بعنوان **تحليل ظاهرة الديون المتعثرة، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة أربيل لعام 2016.**

وهي مقالبمجلة لجامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد22،أربيل، تهدف إلى تحديد أسباب الديون المتعثرة للشركات العاملة في مدينة أربيل وتقديم معالجة مناسبة لحل هذه المشكلة، حيث أن هذه الدراسة تطبيقية طبقت

على عينة من الشركات العاملة وقامت بتوزيع الاستبانة على هاته الشركات العاملة في مدينة اربيل عام 2016 وذلك لتحليل ظاهرة الديون المتعثرة فيها.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج ومنها تفشي ظاهرة الديون المتعثرة للشركات بسبب عدم سداد ديونهم المستحقة لدى البنوك العاملة، لكون البنوك الحكومية تعاني من مشكلة عدم وجود السيولة بسبب سحب رصيدهم من قبل حكومة الإقليم، مما انعكست في انخفاض الاستهلاك والاستثمارات وزيادة نسبة البطالة في الاقليم، وخاصة في مدينة اربيل، وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من المقترحات التي تؤكد على ضرورة معالجة مشكلة عدم وجود السيولة اللازمة في البنوك العاملة في اقليم كوردستان، وإلزام الشركات العاملة بخصم ديونهم المتعثرة التي تتراوح بين(5%_20%) فضلا عن إعادة جدولة الديون المتعثرة من خلال إعداد برنامج جديد لتسديد هذه الديون بشكل تدريجي ومرحلي.

5. دراسة **عائشة باعربي، فاطمة تماني (2017)**، بعنوان **إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية** حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة 252 بأدرار– للفترة ما بين 2017/01/23 إلى 2017/03/15.

وهي عبارة عن مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة بجامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى قدرة المؤسسات المصرفية على إدارة مخاطر القروض المتعثرة واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تمت دراسة ومقارنة ديون بنك الفلاحة خلال الفصل الرابع لثلاثة سنوات من خلال تحليل عدد كبير من الجداول والبيانات ، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن بنك الفلاحة ليس له السلطة أو القدرة الكافية على إدارة مخاطر القروض المتعثرة لأنه في حد ذاته يصدر له أحكام من طرف الدولة وضغوطات أي مقيد ليس له حرية تامة في أداء وظائفه.

6. دراسة **مسعود أمير معيزة، فارس هباش،(2017)** ،بعنوان: **مصادر التمويل المصرفي في الجزائر دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية المصرفية في سطيف، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية.**

من خلال هذه الورقة البحثية هدفتإلى دراسة مدى توفر مصادر التمويل المصرفي الجزائر منخلالإبراز مدى اعتماد هذه الأخيرة على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بوصف وتحليل البيانات والمعلومات الرسمية المتعلقة بالمصرفي الجزائري حيث تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن المصرفي الجزائري يعتمد بشكل كبير على التمويل الداخلي الذي يكون على شكل المساهمات الشخصية لصاحب المؤسسة وبالإضافة إلى التمويل الذاتي في حين يبقى التمويل الخارجي خاصة القروض البنكية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من مصادر تمويل. ومن اجل محاولة تفسير هذه السياسة التمويلية المصرف، فإننا نقترح

ضرورة توفر قاعدة بيانات دورية وشاملة تتعلق بالعوامل المحددة لمدى قدرة المصرف الجزائري على الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة القروض البنكية.

7. دراسة **زينب طورش، ناجي بن حسين، (2015)**،بعنوان:**تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة1990_2013**، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مساهمة التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر ودراسة الصعوبات التي تعترض عملية تمويله. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تطور وارتفاع في حجم التمويل الذي تقدمه البنوك للقطاع الخاص في الجزائر مع ملاحظة عدم كفايته ومحدوديته بسبب الصعوبات التي تعترضه، والتي يعود جزء منها إلى المستثمرون ويعود الجزء الأخر إلى البنوك.

8. دراسة **آلاء أحمد حتاملة (2012)**، بعنوان **الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية.**

وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية هدفت لمعرفة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها على الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية والتقليدية ومقارنة أثر العوامل الداخلية على الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية مع أثرها على الديون المتعثرة في البنوك التقليدية خلال الفترة من 2000 إلى 2010، ، وكما استخدمت هذه الدراسة أسلوب Panel Data Analysesوتوصلت إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة الملكية ، والنمو في التسهيلات الائتمانية على الديون المتعثرة.

الفرع الثاني: الدراساتالسابقة باللغة الأجنبية

9. دراسة **كريستيان زامو اكونووآخرون، financementbancaire des petites et moyennes enterprises au Cameroun، original article**، مراجع التنمية الافريقية، المجلد 29، العدد4، 27ديسمبر 2017، ص648_659.

يهدف هذا العمل إلى تحديد محددات التمويل المصرفي للشركات الكاميرونية الصغيرة والمتوسطة. وهو يعتمد في ذلك على الدراسة الاستقصائية " صياغة خطة التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون" التي أجرتها وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية التابعة للحكومة الكاميرونية(minpmeesa) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي 413 شركة صغيرة ومتوسطة.(جيكا). نحن نستخدم نموذج لوغاريتم بسيط وطرق تقدير حديثة. يكشف التحليل الإحصائي للبيانات أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمول أنشطتها بنفسها على المدى القصير وتلجا إلى المؤسسات المالية على المدى الطويل. اظهر التحليل الاقتصادي القياسي أن المحددات الرئيسية لتمويل المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الوجود المنتظم للآثار المالية، وجود الضمانات المقدمة، حجم الشركة الصغيرة والمتوسطة، الربحية ورأس المال الاجتماعي(المنتمي إلى العاصمة، دعم السلطات الحكومية). ومع ذلك، فان علاقات الاجتماعية، وهي مؤشرات على درجة ثقة الشركات الصغيرة والمتوسطة، تحسن بشكل كبير من احتمالية الوصول إلى التمويل المصرفي من خلال تقليل درجة غموض الشركات الصغيرة والمتوسطة في نظر المصرفي.

10. **SofoklisD.VogiazasEftychiaNikolaidoInvestigatingtheDeterminantsofNonperformingLoans in theRomanianBanking System An EmpiricalStudyWith Reference to the GreekCrisis**

وهي عبارة عن مقال بحثي يهدف إلى التحقيق من محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الروماني من خلال نموذج لسلسلة زمنية كما بيّن الباحثان وبدافع من الفرضية التي تقول أن مؤشرات اتجاه الاقتصاد الكلي الدورية ومجموعات عرض النقد وأسعار الفائدة والأسواق المالية والمتغيرات المصرفية تؤثر على القروض المتعثرة في النظام المصرفي الروماني كما استخدم الباحثان سلسلة من البيانات الشهرية للفترة (2001-2010)،كما قاما بفحص إذا ما كان هناك احتمال وجود قناة الانتقال إلى نظام مصرفي روماني من خلال التحقيق من أثر الأزمة المالية اليونانية على القروض المتعثرة الرومانية

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي وتحديدا البناء (التركيب) والانفاق الاستثماري والتضخم ومعدل البطالة والديون الخارجية مرتبطة مع متغيرات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على مخاطر الائتمان في النظام المصرفي الروماني، كما ونتج عن هذه الدراسة أن الأزمة المالية أثرت بشكل سلبي على القروض الرومانية المتعثرة.

11. **John P.Bonin وYiping Huang DealiingWith the Bad Loans of the Chines Banks**

ورقة عمل رقم 357 هدفتإلى معرفة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية التي عانت من الهشاشة المالية ونسبة عالية من القروض المتعثرة، وانخفاض معدلات كفاية رأس المال، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في القطاع المصرفي الصيني، ولمواجهة هذه المشكلة قامت الحكومة الصينية بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد من أولوياتها تخفيض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكومية، وقد حظي القطاع المصرفي بنصيب وافر من الخطة الحكومية كما وقد تم إنشاء شركات في إدارة الأصول للتعامل مع مشكلة القروض المتعثرة، وقد بينت أن الصين هي الدولة الوحيدة من دول شرق آسيا التي استطاعت تخطي الأزمة التي عانت منها دول المنطقة حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة نسبيا عن مثيلاتها من دول العالم.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية أهمها مايلي:

الجدول رقم(1): المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

من حيث:	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
المكان والزمان	أجريت في دول مختلفة بعضها جزائرية ومنها دول عربي وأخرى أجنبية وخلال فترات مختلفة.	أجريت في الجزائر في 2021 للفترة الممتدة ما بين 2006-2018
العينة	تناولت عينات مختلفة منها أقل من الدراسة الحالية ومنها من تناول بنوك إسلامية.	شملت جميع البنوك التجارية الجزائرية.
موضوع الدراسة	منها من ركز على معرفة الأثر على رحية البنوك، ومنها من ركز على ابرز مدى قدرة البنوك على ادارة مخاطر القروض المتعثرة، ومنها من ركز على كيفية التنبؤ المبكر بالتعثر وتجنب الفشل النهائي.	ركزت على مدى تأثير الديون المتعثرة على القدرة التمويلية في البنوك التجارية.
منهج الدراسة	معظم الدراسات اعتمدت على دراسة حالة ومنها من اعتمد على دراسة تطبيقية واخرى ميدانية ومنها قياسية تحليلية.	اقتصرت فقط على الدراسة التحليلية.
الأدوات المستعملة	منها من استعمل بعض الأساليب الاحصائية ومنها اعتمد على الاستبانة وبرنامج Eviews9	اعتمدت على دراسة تحليلية باستخراج الاحصائيات بناءا على التقارير السنوية لبنك الجزائر وتحليلها باستخدام برنامج Excel.
نوع المتغيرات	تناولت الدراسات متغيرات مختلفة عن الدراسة الحالية مثل: الائتمان، سعر الفائدة، مؤشر العائد، سعر الخصم، مخصصات خسائر القروض.....الخ لتوضيح الأثر الذي تحدثه على الربحية.	تناولت هذه الدراسة ثلاث متغيرات وهي حجم الديون المتعثرة وحجم الديون المقدمة سنويا من طرف البنك ومؤشر السيولة وذلك لتوضيح الأثر لذي تحدثه الديون المتعثرة على القدرة التمويلية للبنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية للبحث حيث قمنا بتسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل البنكي وأنواعه وأهم مبادئه وأهميته، كما تطرقنا إلى مفاهيم حول الديون المتعثرة وأنواعها ومراحلها وصولا إلى أسبابها وطرق علاجها، كما عرجنا على بعض الدراسات السابقة حول موضوع الديون المتعثرة والتمويل البنكي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2018

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري المتعلق بالديون المتعثرة والتمويل البنكي والإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل تحليل أثر الديون المتعثرة على القدرة التمويلية للبنوك التجارية في الجزائر، ومن خلاله سنقوم بتحديد كيفية انجاز الدراسة، بدأً بمجتمع الدراسة وعينته وتحديد المتغيرات وتلخيص المعطيات، مرورا بالأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والبرامج المستخدمة في دراستها وصولا إلى عرض النتائج وتفسيرها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تعد الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة التحليلية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته وكذلك استنتاج النتائج في نهاية البحث.

المطلب الأول: طريقة الدراسة وتحديد متغيراتها

يتضمن هذا المطلب كيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع المعلومات والأدوات المستخدمة فيها.

الفرع الأول: اختيار مجتمع وعينة الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة كما وارتأينا قبل بأن البحث يناقش أثر الديون المتعثرة على القدرة التمويلية للبنوك التجارية إذا فإن مجتمع الدراسة يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختياره لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية كمجتمع لها، فتعرف:

"بأنها المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتُزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق من أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا لما يقرره البنك المركزي"[1].

الفرع الثاني: أساليب جمع المعلومات

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من المعلومات وتتمثل في مصادر أولية وأخرى مصدر ثانوية.

[1] نجاة محبوب، **مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي ـام البواقيـ تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، 2011_2012، ص 35.

الجدول رقم (2): مصادر جمع المعلومات

مصادر أولية	مصادر ثانوية
وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر حول البنوك التجارية التي كانت محل الدراسة خلال فترة زمنية ممتدة من 2000-2018.	والتي تم الحصول عليها من الوثائق البحثية والدراسات السابقة لوضع اطار نظري وأسس علمية لهذه الدراسة.

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تسهيل عملية تحديد العلاقة بين الديون المتعثرة والقدرة التمويلية للبنوك التجارية تم الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر التي أصدرها خلال الفترة من 2006 إلى 2018، والتي تخص وضعية الديون المتعثرة وحجم التمويل لمجموع البنوك التجارية الجزائرية، وبغرض معرفة واقع العلاقة بين حجم ونسبة الديون المتعثرة والمقدرة التمويلية للبنوكتم الاستعانة ببرنامج الجداول الالكترونية "**Excel**" وهو أحد البرامج التي يمكنك أن تستعمل لإدارة البيانات وتحليلها وتخطيطها والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية.

المبحث الثاني: عرضوتفسيرالنتائج

اقتصرت هذه الدراسة لمحاولة تحليل أثر الديون المتعثرة وقياس مؤشرات المقدرة التمويلية للبنوك التجارية وذلك من خلال حجم الديون المقدمة سنويا من طرف البنك، ومؤشر السيولة.

المطلب الأول: عرض النتائج

في هذا المطلب أن نقوم بعرض النتائج المتوصل إليها والتي تم جمعها عن طريق التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الفرع الأول: حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية

تم الحصول على حجم ونسب الديون المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2006-2018، من التقارير السنوية لبنك الجزائر حيث تم عرضها في الجدول أدناه.

الجدول رقم(3): تطور حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية خلال الفترة 2006-2018

السنوات	حجم الديون المتعثرة(مليار د.ج)	نسب الديون المتعثرة(%)
2006	1343	1.41%
2007	984.8	3.07%
2008	752.3	2.98%
2009	660.2	21.40%
2010	597.8	18.30%
2011	536.4	14.40%
2012	501.4	11.70%
2013	546.4	10.60%
2014	598.3	9.20%
2015	713	9.80%
2016	933.1	11.80%
2017	1091.09	12.29%
2018	1309.59	13.13%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2006إلى 2018.

الشكل رقم(4): تطور حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية 2006-2018

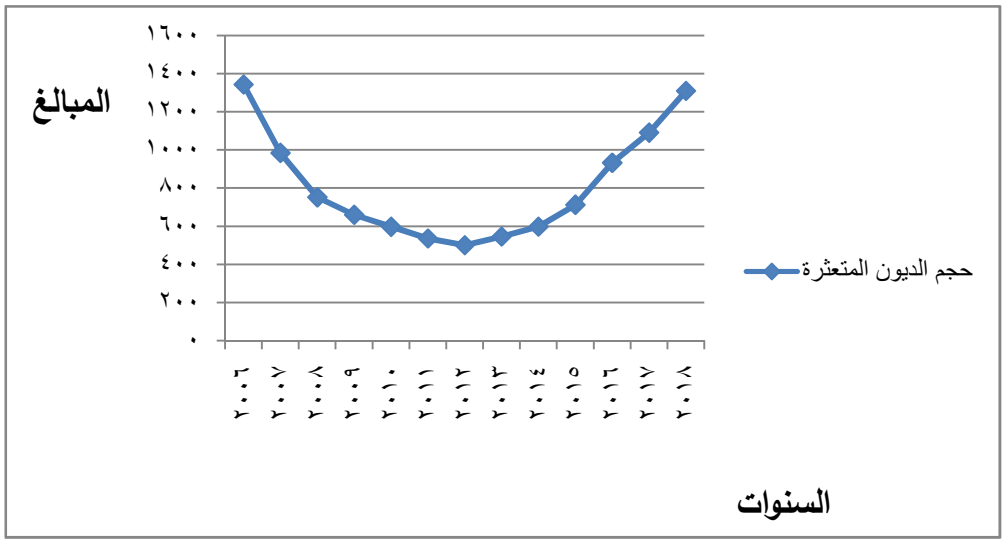

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن حجم الديون المتعثرة شهد معدلات منخفضة خلال الفترة 2006_2018، حيث انخفضت الديون المتعثرة سنة 2012 إلى أدنى قيمة لها وكانت حوالي 501.4 مليار دج، حيث كانت النسبة سنة 2009 تبلغ 21.40% ثم انخفضت إلى 11.70% سنة 2012، فسبب هذا الانخفاض يعود إلى القرار الصادر سنة 2009 لمسح ديون الفلاحين لدى البنوك.

بينما شهدت الفترة من 2012_2018 انخفاضا في نسبة القروض المتعثرة، حيث بلغت نسبة التعثر 9.20% سنة 2014 بالرغم من ارتفاع حجم القروض المتعثرة، وهذا راجع إلى سياسة تطهير المصارف العمومية والتي تضمنت عمليات إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة التي قامت بها الخزينة العمومية بمبلغ إجمالي قدره 235.7 مليار د.ج بالإضافة إلى لجوء البنك المركزي إلى رفع الاحتياطات الإجبارية إلى 11% مقابل 9% السابقة حيث أصبح البنك المركزي يملك من السيولة أكثر من 20% سنة 2012 بعد إن كانت في حدود 18%، وكذلك بسبب انخفاض ودائع قطاع المحروقات سنة 2013، وفي سنة 2015 ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 9.5% بسبب ارتفاع المستحقات المتعثرة لدى المصارف الخاصة كما أن حالة الاستقرار الاقتصادي تعكس ثبات أو استقرار نسبة تعثر القروض خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: حجم السيولة فيالبنوك التجارية

في هذا الفرع سيتم معرفة تأثير حجم القروض المتعثرة على التمويل البنكي من خلال حجم السيولة في البنوك التجارية.

الجدول رقم(4)حجم السيولة في البنوك التجارية الجزائرية

السنوات	حجم الديون (مليار د.ج)	حجم السيولة (مليار د.ج)
2006	1904.1	1146.9
2007	2230.7	2001.2
2008	2614.1	2845.9
2009	3085.1	2447.36
2010	3266.7	2549.71
2011	3724.7	2845.10
2012	4285.6	2876.26
2013	5154.5	2692.99
2014	6502.9	2730.9
2015	7275.6	1832.6
2016	7907.8	820.9
2017	8877.9	1380.6
2018	9974	1557.6

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر2006-2018

الشكل رقم(5): التمثيل البياني حجم السيولة في البنوك التجارية بدلالة حجم الديون

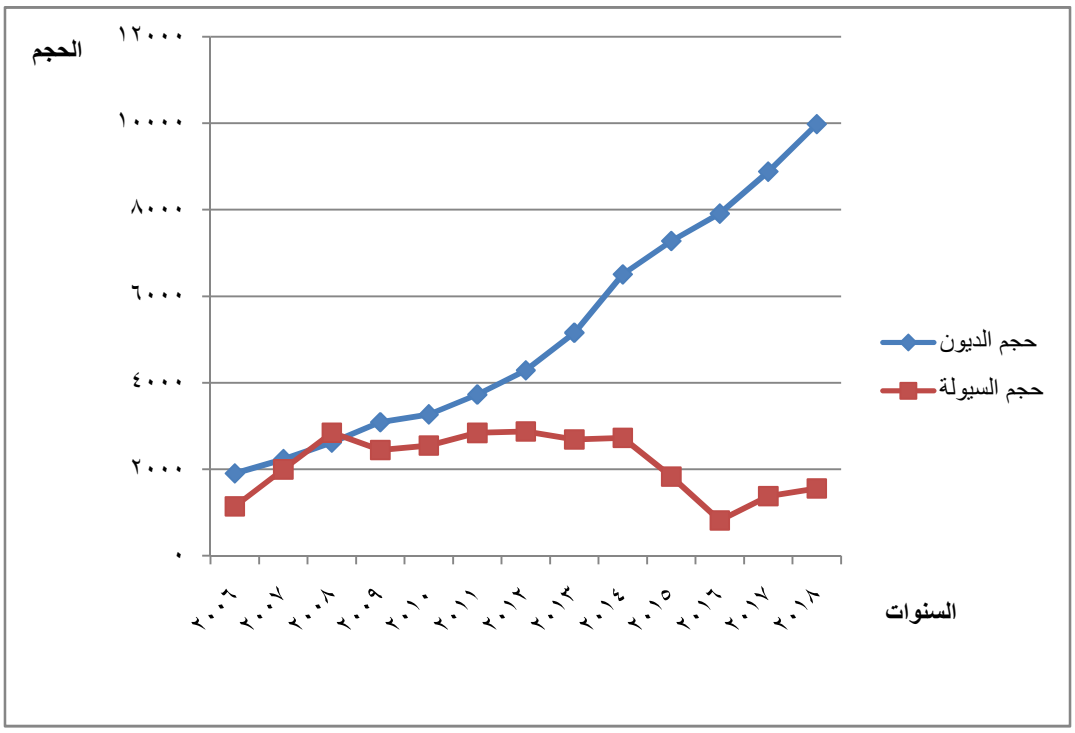

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا بيانات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح بأن منحنى حجم السيولة وحجم الديون شهداارتفاعا خلال الفترة 2006-2010 ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الخزينة العمومية بتسديدات هامة لصالح المصارف (أكثر من 300 مليار د.ج) وهذا بتخفيض دينها لصالح المصارف خاصة العمومية وهو ما ساهم في تغذية السيولة المصرفية من قرابة 1146.4 مليار د.ج سنة2006 إلى ما يقارب 2845.9 مليار د.ج سنة2008 كما وتجدر الإشارةإلى أهمية ازدياد حجم الديون إلى 2614.1 مليار د.ج سنة 2008، ثم في سنة 2009 انخفض حجم السيولة إلى قرابة 2447.36 مليار د.ج كما ويرجع هذا الانخفاض إلى تعديل البنك المركزي لأداة الاحتياط الإجباري نحو الارتفاع في نهاية 2008 من 6.5%إلى 8% مما أدى إلى انخفاض السيولة في المصارف وارتفاعها في البنك المركزي من 13.90%إلى 16.20% من السيولة المصرفية، وعلى عكس وضعية الكثير من الدول الناشئة التي سجلت تقلص في القروض للاقتصاد الراجع للأزمة المالية الدولية فقد ارتفع حجم الديون في الجزائر من أكثر من 3085.1 مليار د.ج سنة 2009 إلى قرابة 3266.7 مليار د.ج سنة 2010 المقدمة للأسر والمؤسسات المباشرة أو عن طريق السندات.

وخلال الفترة 2011-2014 نلاحظ بأن هناك تباين في حجم السيولة حيث انخفضت من 2845.1 مليار د.ج سنة 2011 إلى 2730.9 مليار د.ج في 2014 ويرجع ذلك لصدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26اوت

2010 الذي يعدل ويتم الأمر 03-11 والذي جاء لتدعيم سلامة وصلابة وتنظيم أكثر للجهاز المصرفي، كما وقد سجلت سنة 2011 تحسنا في ميزانيات المصارف حيث أثر على نشاطها كما سجل منحنى حجم الديون نموا موجبا موجه للاقتصاد خلال هاته الفترة حيث بلغ 3724.7 مليار د.ج سنة 2011،ويرجع ذلك إلى ازدياد القروض الرهنية والقروض متوسطة وطويلة الأجل الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر، كما ويرجع إلى عملية إعادة شراء الديون غير الناجعة مع الخزينة العمومية.

حيث في سنة 2012 حين سجل حجم منحنى الديون نموا مهما حيث ارتفع من 3724.7 مليار د.ج سنة 2011 إلى قرابة 4286مليار د.ج سنة 2012 بنسبة تطور فاقت 15%كما وتجدر الإشارةإلى أن حجم السيولة بلغ إلى 2876.26 مليار د.ج ويرجع عدم الانخفاض في حجم السيولة رغم التوسع في القروض إلى سياسة التطهير التي قامت بها المصارف العمومية والتي تضمن عمليات إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة التي قامت بها الخزينة العمومية بمبلغ إجمالي قدر ب 235.7مليار دج بالإضافة إلى لجوء البنك المركزي إلى رفع الاحتياطات الإجبارية إلى 11% مقابل 9% السابقة حيث أصبح البنك المركزي يملك من السيولة أكثر من 20% سنة 2012 بعد أن كانت في حدود 18%.

كما شهدت 2013 نموا متواصلا في منح القروض إلى قرابة 5154.5 مليار دج وهذا ما حدث عكس الكثير من الدول الناشئة حيث استمرت القروض في الارتفاع بالوتيرة التي كانت عليها قبل الأزمة العالمية بل بوتيرة أعلى منذ سنة 2010 وهو ما يوافق ارتفاع حجم الديون بواقع تطور قدر ب7.6% مقابل 7.5% سنة 2012وهو ما يعكس تمويل القطاع الحكومي خاصة قطاع الطاقة والماء بالإضافة إلى دعم الدولة المالي الذي شجع منح المزيد من القروض متوسطة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقروض الاستثمار المقدمة للقطاع الخاص، هذا الارتفاع في القروض أدى إلى الحد من ارتفاع السيولة الناشئة بسبب انخفاض ودائع قطاع المحروقات والتي هي أساسا ودائع تحت الطلب والتي انخفضت إلى 2402.7 مليار دج .

أما في سنة 2014 بقي حجم الديون متواصلا في الارتفاع حيث بلغ 6502.9 مليار دج وثبات نسبي في حجم السيولة حيث بلغت 2730.9 مليار دج ويرجع ذلك إلى تراجع مردودية القروض بداية من 2014 وهذا قبل أن تشهر الجزائر أزمة مالية حادة أثرت على أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وخلال الفترة 2014-2016 شهدت انخفاض حاد في حجم السيولة وارتفاع متواصل في حجم الديون ويرجع ذلك إلى:

في 2014 بلغ حجم الديون 6502.9 مليار دج مما أدى إلى انخفاض السيولة والتي بلغت 2730.9 مليار دج وهذا بسبب تراجع مردودية القروض بداية 2014 قبل الأزمة العالمية للنفط في الجزائر ، أما في سنة 2015 فقد بلغ حجم الديون 7275.6 مليار دج حيث واصلت في الارتفاع مما جعل مؤشر السيولة في انخفاض مستمر ويرجع ذلك إلى التأثير القوي في ودائع قطاع المحروقات والمرة الأولى منذ سنة 2000 إثر حدة الأزمة المالية الأخيرة حيث بلغت السيولة آنذاك 1832.6 مليار دج بالإضافة إلى قيام الخزينة العمومية بإعادة شراء مستحقات كل الشركات العمومية من المصارف.

أما في 2016 بالرغم من الاختلالات التي مازالت تشهدها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل منذ منتصف 2014 إلى أن منح القروض قد تواصل في حدود 7907.8 مليار د.ج وعليه فقد سجلت فائض في السيولة قدر ب820.9 مليار د.ج رغم التغير الجزري في السياسة النقدية حيث انتقلت من امتصاص فائض السيولة البنكية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع إلى استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام البنكي، حيث تم تخفيض الاحتياط الإجباري من 12%إلى 8%.

خلال الفترة 2016-2018 التي شهدت تحديد التعليمة رقم 16- 06 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 التي جاءت لتحديد كيفية تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل البنوك عن طريق الإعلان عن مناقصة و/أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة التي دخلت قيد التنفيذ في بداية 2017، حيث عادة السيولة إلى الارتفاع فبلغت 1380.6 مليار د.ج في 2017 و1557.6 مليار د.ج في 2018، حيث خفض بنك الجزائر من عتبات استرجاع السيولة بداية من 2016 والتوقف عن عمليات امتصاص السيولة وتخفيض معدلات الاحتياط الإجباريوإعادة تفعيل قناة إعادة تمويل البنوك التجارية، هذه الإجراءات ساعدت البنوك إلى التوسع في القروض الممنوحةفي خانة الارتفاع حيث ارتفعت من 8877.9 مليار د.ج في 2017 إلى 9974 مليار د.ج في نهاية 2018.

الفرع الثالث: العلاقة بين الديون المتعثرة وإجمالي الديون

الجدول رقم(5): يبين نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون وحجم السيولة

السنوات	حجم الديون المتعثرة (مليار د.ج)	حجم الديون (مليار د.ج)	حجم السيولة (مليار د.ج)	الديون المتعثرة/حجم الديون (%)
2006	1343	1904.1	1146.9	0.70532
2007	984.8	2230.7	2001.2	0.441476
2008	752.3	2614.1	2845.9	0.287785
2009	660.2	3085.1	2447.36	0.213996
2010	597.8	3266.7	2549.71	0.182998
2011	536.4	3724.7	2845.10	0.144012
2012	501.4	4285.6	2876.26	0.116996
2013	546.4	5154.5	2692.99	0.106004
2014	598.3	6502.9	2730.9	0.092005
2015	713	7275.6	1832.6	0.097999
2016	933.1	7907.8	820.9	0.117997
2017	1091.09	8877.9	1380.6	0.1229
2018	1309.59	9974	1557.6	0.1313

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه:

خلال الفترة 2006-2012 شهدت البنوك التجارية انخفاضا في حجم الديون المتعثرة بالرغم من الارتفاع في حجم الديون طيلة الفترة، حيث بلغت اكبر قيمة في حجم الديون المتعثرة 1343 مليار دج في 2006 وادنى قيمة لها كانت 501.4 مليار دج في 2012، حيث بلغ حجم الديون أعلى قيمة له 4285.6 مليار دج في 2012 وبلغت أدنى قيمة له في 2006 ب 1904.1 مليار دج مما أدى ذلك إلى الزيادة في حجم السيولة بنسبة 0.70% في 2006 إلى 0.28% في 2008 ويرجع ذلك إلى قيام الخزينة العمومية بتسديدات هامة لصالح المصارف وهذا بتخفيض دينها لصالح له خاصة المصارف العمومية وهو ماساهم في تغذية السيولة من 1146.9 مليار دج في 2006 إلى 2845.9 مليار دج في 2008، ثم انخفضت في 2009 إلى 2447.36 مليار دج بنسبة 0.21% ويرجع هذا إلى تعديل البنك المركزيلأداة الاحتياط الإجباري مما أدىإلى ارتفاع حجم السيولة في البنك المركزي وانخفاضها في المصارف، مما جعل الديون ترتفع التي قدمت لفائدة الأسر والمؤسسات المباشرة أو عن طريق السندات.

ومن 2010 إلى 2012 سجل حجم الديون نموا موجبا 3266.7 مليار دج في 2010 إلى 4285.6 مليار دج في 2012 حيث أن حجم السيولة ارتفع بتطور فائق بلغ 2549.71 مليار دج في 2010 بنسبة 0.18%و 2876.26 مليار دج في 2012 بنسبة 0.11%ويرجع عدم ارتفاع حجم السيولة رغم التوسع في القروض إلى سياسة التطهير التي قامت بها المصارف العمومية والتي تضمن عمليات إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة التي قامة بها الخزينة العمومية.

خلال الفترة 2012-2018 شهدت البنوك التجارية الجزائرية نموا متواصلا بنفس الوتيرة التي كانت عليها قبل الأزمة المالية في حجم الديون المتعثرة، حيث بلغ 546.4 مليار دج سنة 2013 إلى 1309.59 مليار دج في 2018 وهوا ما يوافق الارتفاع في حجم الديون بواقع تطور 5154.5 مليار دج سنة 2013 و 9974 مليار دج سنة 2018 ، وهذا ما جعل السيولة في البنوك التجارية ترتفع خلال السنتين 2013 و 2014، حيث بلغت 2692.99 مليار دج و 2730.9 مليار دج بنسب 0.10% و 0.09%على التوالي، وهو ما عكس تمويل القطاع الحكومي خاصة قطاع الطاقة والماء بالإضافة إلى دعم الدولة المالي الذي شجع منح المزيد من الديون متوسطة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قروض الاستثمار المقدمة للقطاع الخاص، هذا الارتفاع في الديون أدىإلى الحد من ارتفاع السيولة الناشئة بسبب انخفاض ودائع قطاع المحروقات والتي هي أساس ودائع تحت الطلب.

خلال السنتين 2015-2016 حدث انخفاض حاد في حجم السيولة بلغ 820.9 مليار دج سنة 2016 بنسبة 0.11%. وهذا بسبب تراجع مردودية الديون قبل الأزمة المالية العالمية للنفط في الجزائر والتأثير القوي في ودائع قطاع المحروقات.

أما خلال السنتين 2017-2018 قد عاد حجم السيولة إلى الارتفاع بسبب صدور التعليمة 16-06 المؤرخة في 1 سبتمبر2016 والتي جاءت لتحديد كيفية تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لا عادة تمويل البنوك عن طريق الإعلان المناقصة و/أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة التي دخلت قيد التنفيذ في بداية 2017 حيث قدر حجمها 1380.6 مليار دج إلى 1557.6 مليار دج بنسب 0.12% و0.13%على التوالي.

المطلب الثاني: تفسيرالنتائج

بعدما تم عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها سنتناول في ما يلي التفسير لهاته النتائج المتوصل إليهاومقارنتها من نتائج الدراسة السابقة.

❖ **بالنسبة لتأثير الديون المتعثرة على حجم القروض:**

قد اتضح من خلال نتائج الدراسة التحليلية أنحجم الديون المتعثرة لم يؤثر على حجم الديون الممنوحة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة ، حيث بينت الدراسة أن الجزائر شهدت انخفاضا ملحوظا في حجم الديون المتعثرة خلال السنوات من 2006 إلى2014، ثم ارتفعت هذه الديون خلال 5 سنوات المواليةأي من 2014 إلى 2018، وعلى الرغم من زيادة حجم الديون المتعثرة خلال هذه الفترة إلا أن هذا لم ينعكس على خفض حجم الديون الممنوحة ويعزا هذا بصورة كبيرة إلا أن أغلبية البنوك الموجودة هي ذات طابع عمومي وبالتالي استفادتها من التمويل وعملية التطهير التي تقوم بها الخزينة العمومية عند عجزها.

❖ **بالنسبة لتأثير حجم الديون المتعثرة على حجم السيولة:**

اتضح من خلال نتائج الدراسة التحليلية أن حجم السيولة متذبذب خلال الفترة المدروسة، لذا يتطلب دورا كبيرا لبنك الجزائر من أجل ضبط السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني في عوض الإفراط في منح القروض غير مجدية للاقتصاد، فتأثير حجم الديون المتعثرة على حجم السيولة كان تأثيرا عكسيا حيث بينت الدراسة أن البنوك التجارية الجزائرية قد شهدت انخفاضا في حجم الديون المتعثرة خلال السنوات من 2006-2012 والذي انعكس بشكل عكسي على حجم السيولة التي شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة، ثم ارتفعت هذه الديون خلال السنوات الموالية من 2012-2018 وهذا الارتفاع انعكس على حجم السيولة بالانخفاض لذا يتطلب دور كبير لبنك الجزائر من أجل ضبط السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني في عوض الإفراط في منح القروض غير المجدية للاقتصاد.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تبين بأن الديون المتعثرة لها تأثير على القدرة التمويلية للبنوك التجارية من خلال ما توصلنا له في الدراسة التحليلية، من خلال عرض مؤشرات القدرة التمويلية والتي تمثلت في حجم الديون وحجم السيولة حيث بينت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة تأثير لحجم الديون المتعثرة على حجم الديون، بينما توجد علاقة تأثير بين حجم الديون المتعثرة وحجم السيولة وهي علاقة عكسية.

خاتمة

1.خلاصة عامة

في إطار دور الوساطة التي تقوم بها البنوك التجارية، فإنهاكلما تبذل جهودا كبيرة في تنمية مصادر تمويلها التي تزيد من فعاليتها البنكية ومن استثماراتها ومن سيولتها وربحيتها من خلال سياسة جذب الودائع التي تعدأولى وظائف البنك والمادة الخامة لنشاطه الاقتراضي والاستثماري، فإنها بالمقابل تعتمد سياسة ائتمانية تسمح لها بممارسة نشاط الإقراض الذي يمكنها من استثمار المدخرات التي جلبتها من ذوي الفائض في الاقتصاد، لتحقيق اكبر عائد ممكن.

وللارتباط الوثيق بين العائد والمخاطر، فان نشاط التمويل للبنوك يواجه مخاطر مصرفية متنوعة من أهمها: عجز العملاء عن السداد وارتفاع قيمة الديون المتعثرة لديها، ويمكن القول أن القروض المصرفية المتعثرة أصبحت ظاهرة لصيقة بالعمل المصرفي، تزايدت حدة تأثيرها وتكرار حدوثها مع تطور العمل المصرفي المالي، وقد أصبحت مشكلة تعاني منها الكثير من الأنظمة المصرفية في الجزائر وخارجها بالنظر إلى ما ينتج عنها من خسائر مالية فادحة، وهو ما يحتم على البنوك مراجعة دورية لأثر ذلك على مختلف جوانب سياسة التمويل؛ وقد اهتمت هذه الدراسة ببحث وتحليل أثر الديون المتعثرة على ربحية البنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2018.

2.اختبار الفرضيات

فيما يتعلق بالفرضية الأولى:

قد اتضح من خلال نتائج الدراسة التحليلية إن حجم الديون المتعثرة لم تؤثر على حجم الديون الممنوحة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أسهم في تفسير التغيرات التي تحدث فيه، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى، وبينت الدراسة أن الجزائر شهدت انخفاضا ملحوظا في حجم الديون المتعثرة خلال السنوات من 2006 إلى2014، ثم ارتفعت هذه الديون المتعثرة خلال 5 سنوات الموالية أي من 2014 إلى 2018، وعلى الرغم من زيادة حجم الديون المتعثرة خلال هذه الفترة إلا أن هذا لم ينعكس على خفض حجم الديون ويعزا هذا بصورة كبيرة إلا أن أغلبية البنوك الموجودة هي ذات طابع عمومي وبالتالي استفادتها من التمويل وعملية التطهير التي تقوم بها الخزينة العمومية عند عجزها.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية:

من خلال نتائج الدراسة التحليلية توصلنا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين حجم الديون المتعثرة وحجم السيولة، حيث بينت الدراسة بأن البنوك التجارية الجزائرية شهدت انخفاضا في حجم الديون المتعثرة خلال السنوات من 2006-

2012 على عكس حجم السيولة التي شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة، ثم ارتفعت هذه الديون خلال السنوات الموالية من 2012-2018 وهذا الارتفاع انعكس على حجم السيولة بالانخفاض، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

فيما يتعلق بالفرضية الثالثة:

تبين لنا من خلال نتائج الدراسة التحليلية بأنه توجد علاقة تأثير بين حجم الديون المتعثرة والمقدرة التمويلية للبنوك التجارية ويلاحظ هذا من خلال علاقة حجم السيولة بحجم الديون المتعثرة أي أن الديون المتعثرة تؤثر بشكل عكسي في المقدرة التمويلية للبنوك التجارية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة، حيث شهدت فترة الدراسة انخفاضا في حجم الديون المتعثرة نتيجة وجود فائض في حجم السيولة خلال الفترة 2006-2012 مما أدى إلى زيادة المقدرة التمويلية لهاته البنوك، وارتفاع هاته الديون المتعثرة خلال الفترة 2012-2018 انعكس بالانخفاض على حجم السيولة الأمر الذي أدى إلى خفض المقدرة التمويلية لهاته البنوك.

3. نتائج الدراسة

توصلت الدراسةإلى النتائج التالية:

- ✓ إن مشكلة الديون المتعثرة لها تكلفة كبيرة على القطاع المصرفي.
- ✓ إن المخاطر ملازمة للعمل البنكي.
- ✓ مشكلة الديون المتعثرة لها آثار سلبية، وتتمثل تلك الآثار السلبية في تحويل المشروعات المتعثرة إلى طاقات عاطلة وزيادة نسبة البطالة.
- ✓ حسن إدارة المخاطر هي ضرورية لإنجاح البنوك التجارية واستمراريتها
- ✓ تستعمل البنوك التجارية في تعاملاتها مع الزبائن الحيطة والحذر لتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر.

4.التوصيات:

بحسب ما تم التوصل إليه من استنتاجات، نتقدم بعدد من التوصيات التي نراها ضرورية لتحسين عملية تحصيل الديون المتعثرة:

- ✓ ضرورة توفير بنك للمعطيات يحتوي على جميع المعلمات لكل العملاء في جميع البنوك من شانه تسهيل عملية الاستعلام عن طالبي القروض لتجنب أو تقليل مخاطر الائتمان.
- ✓ لا يوجد سبب رئيسي لمشكلة الديون المتعثرة، بل يجب دراسة كل تعثر على حدة.

- ✓ تفعيل قسم إدارة المخاطر على علاج الديون المتعثرة.
- ✓ التعرف على أسباب الديون المتعثرة هو أولى الخطوات للعلاج.
- ✓ البحث عن أنشطة تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة من البلدان الأخرى، والعمل على تشجيعها وتطويرها وتسخير الموارد المالية اللازمة لها، حتى لاتضيع الموارد في قطاعات غير مربحة.
- ✓ العمل على تطوير الجهاز المصرفي واعتماد نماذج حديثة في تقديرها المخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية.
- ✓ ضرورة التعاون بين المصارف في منح القروض الكبيرة الحجم وذلك توزيعا للمخاطر.

قائمةالمصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتب:

1. أحمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود و المصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا.
2. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراقة للنشر، التوزيع، عمان، ط1،2008.
3. رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
4. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
5. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)**، د ط، الدار الجامعية- الاسكندرية، سنة 2009.
6. محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب العلاج** ، ايتراك، مصر الجديدة، 1997 ،ط1.
7. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000.

❖ المذكرات والأطروحات:

1. نجاة محبوب، **مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي _ام البواقي_ تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، 2011_2012.
2. أحلام لزرق، سامية صغيور، **القروض المتعثرة (الأسباب وطرق العلاج)** دراسة ميدانية بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) فرع المسيلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019.
3. آلاء أحمد حتاملة، **الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني**: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك ،2012.
4. آمال مسعودي، **اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية** دراسة حالة على عينة من البنوك(BEA،AGB ، BNA) في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
5. بلال أبيش، **إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت (BNA)** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015
6. خديجة مراحي، **واقع التمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية للفلاحة في ظل التوجهات الحديثة للجزائر** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم لبواقي (وكالة سوق نعمان 331)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم لبواقي، 2016_2017.
7. دعاء محمد زايده، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة–**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، 2006.
8. رابح شيلق، **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية** دراسة قياسية تحليلية للفترة2000 -2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2020.

9. زعباط سامية، **تأثير آليات التمويل البنكي على تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية**(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(252) بأدرار)، شهادة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019_2020.
10. عائشة باعربي، فاطمة تماني، **ادارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية** –حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 252 بأدرار – خلال الفترة 2017/01/23 إلى 2017/03/15، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية أدرار،2017.
11. فضيلة بوطورة، **علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة.
12. قومي جميلة، عبيد الخادم ، **أثر التمويل المصرفي على إنعاش القطاع السياحي بولاية ادرار**، مذكرة ماستر ، جامعة ادرار، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وبنوك .2017_ 2016.
13. موقاري حورية، حلاق فاطمة، **مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرهن .مذكرة ماستر تخصص مالية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2012_2013.
14. مولاي عمر مليكة، **التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب** (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيميمون وكالة 251) ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير ، جامعة أدرار، 2017/2016.
15. نجاة محبوب، **مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر أكاديمي على علوم التسيير، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي ، 2011_2012.

❖ **المجلات:**

1. شيلان حميد عبد القادر و ءاخرون، **تحليل ظاهرة الديون المتعثرة– دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العاملة في مدينة اربيل لعام2016**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة صلاح الدين- اربيل، المجلد10، العدد22، سنة2018.
2. صلاح الأمين الخضر، **السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)**،مجلة جامعة شندي، العدد العاشر، يناير 2011.
3. عبد القادر تشيكو، **مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية**، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد 20 (1).
4. محمد علواني، **ماهية أنواع التمويل المختلفة** ، مجلة رواد الأعمال، المملكة العربية السعودية ، 2020.
5. محمد نصير، (**التمويل الذاتي _ التمويل البنكي _ التمويل الجماعي_ التمويل من الأصدقاء**).**مجلة بيت أصحاب العمل**، مصر، 2014/08/07.

❖ **التقارير:**

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في ديسمبر 2019.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في جويلية2018.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في سبتمبر 2017.

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في نوفمبر2016.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في جويلية 2015.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في نوفمبر 2014.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في نوفمبر2013.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في اكتوبر 2012.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في جويلية 2011.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2009، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في جويلية 2010.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، في سبتمبر 2009.

أثر الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية

دراسة تحليلية للفترة 2006-2018

Par: Sangli Besma and Mabrouki Saliha

Directeur: Bendiba Yamina

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة حدود تأثير الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية، حيث أصبحت الديون المتعثرة محل اهتمام كل البنوك التجارية، وذلك لما لها تأثير على الربحية ومختلف أنشطتها، كما أن تأثيرها يشمل جملة من المتغيرات الوسيطية مثل:حجم الديونومستوى السيولة، حيث شملت الدراسة جميع البنوك التجارية الجزائرية وذلك خلال الفترة 2006-2018.

وللإجابة على فرضيات الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في ما تعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع، إضافة إلى الدراسة التحليلية التي تمت على أساس التقارير السنوية التي يصدرها بنك الجزائر، وخلصتالدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الديون المتعثرة وحجم السيولة في البنوك التجارية الجزائرية، وأنه كلما زاد مستوى الديون المتعثرة كان سببا في الحد من القدرة التمويلية للبنوك التجارية.

كلمات مفتاحية: ديون متعثرة، بنوك تجارية، تمويل بنكي، الجزائر،حجمالسيولة.

Abstract:

The study aimed to know the limits of the impact of bad debts on the financing capacity of Algerian commercial banks, as troubled debts became the focus of all commercial banks, because of their impact on profitability and their various activities. The study included all the Algerian commercial banks during the period 2006-2018.

To answer the hypotheses of the study, we used the descriptive approach in relation to the theoretical and applied literature of the subject, in addition to the analytical study that was carried out on the basis of the annual reports issued by the Bank of Algeria, and the study concluded that there is an inverse relationship between the volume of bad debts and the volume of liquidity in Algerian commercial banks, and that the more The level of bad debts has reduced the financing capacity of commercial banks.

Key words: Bad debts, commercial banks, bank financing, Algeria, the volume of liquidity.